الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/139

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: Spanish

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد البوليفي للشباب – بيت الشباب، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

160113 150113 12-63259X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن الاتحاد البوليفي للشباب – بيت الشباب يضع هذا التقرير بناء على رصد تدابير وتقارير الدولة والمجتمع المدني ووكالات التعاون الدولي، فضلا عن المعلومات التي حصلت عليها أجهزتنا في إطار الأنشطة التي نفذتها لصالح حقوق الإنسان.

إن الدولة المتعددة القوميات التي تتعايش فيها أمم من السكان الأصليين والريفيين، الذين يعترف بعضهم ببعض ولهم هوياتهم الخاصة ولغاتهم وطبائعهم المختلفة، يجب أن تضيف إلى هذه التعددية القدرة على تهيئة سيناريو شامل لمراعاة حقوق الإنسان. ولذلك نقدّر الجهود الجماعية التي تعزز احترام وحماية الفتيات والنساء. وهذا الأمر، الذي يتضح في تغير كبير في المجتمع، ناتج عن وضع سياسات عامة ذات منظور جنساني واسع تقوم على المشاركة ولها تأثيرها. ومع ذلك لا تزال هناك مهام معلقة يتعين على الدولة بشقيها (السكان والحكام) أداؤها. إن العنف ضد النساء والفتيات هو الآن محل شكوى وظهور في جدول الأعمال العام، ويتأثر به السكان وينبذونه ويدينونه، ولكنهم يعجزون عن سدّ باب الشكوى والمساءلة والعقاب للعمل على استرجاع الحقوق. ويجري الإبلاغ عن حالات كثيرة، ولكن لا ينجز منها إلا أقل القليل. إن ما ينقص الآن هو معرفة القواعد وتطبيقها بالفعل. ونظام الحماية والرعاية والتعويض ضعيف في المراكز الحضرية. ومع ذلك فإن الضعف أكبر في البلديات الريفية التي يكون فيها الموظف أو الموظفة هو المرجع الوحيد لحماية الحقوق في إقليم وعر، ويتولى حماية الفتيات والفتيان والنساء والمسنين. ويضاف إلى ذلك تغيير الموظفين المستمر الذي لا يساعد على إضفاء الطابع المؤسسي على جهات الحماية. وهناك بالإضافة إلى الموظفين الخبرة والقدرات والتوثيق وثقة المستخدمين. وحينئذ ننتقل إلى ”عقدة آدم“ المؤسفة: فنحن دوما نبدأ ونتعلم، ولكننا نعجز عن اتخاذ الخطوة الثانية.

إن السياق السياسي، انطلاقا من الدستور السياسي للدولة الذي يكفل ويحترم حقوق الإنسان ويعترف بالاتفاقات الدولية، ساعد على التقدم في تنفيذ السياسات الاجتماعية وإنشاء سندات تضامن تخدم الأمهات ومواليدهن الجدد، بالإضافة إلى سندات تحفز إلى الاستمرار في التعليم لمنع ترك المدرسة وتشجع الحصول على خدمات صحة الأمهات والأبناء. إن تطبيق المعايير القطاعية، مثل القانون الذي يرعى خادمات المنازل، أو قانون إعلان عام ٢٠١٢ ”سنة اللاعنف ضد الأطفال والمراهقين في الدولة المتعددة القوميات“، وقانون الحماية القانونية للأطفال والمراهقين، يبرهن على وجود إرادة سياسية

واضحة لتضمين جدول الأعمال الموضوع الذي يشجع تعزيز التحولات الإيجابية القائمة على القانون انطلاقا من بنية الدولة ذاتها.

ومن ناحية أخرى فإن الموارد الاقتصادية بلغت نقطة مواتية. فقد زادت التحويلات الميزانوية إلى المناطق، وهذا شيء يعزز اللامركزية والحكم الذاتي. وتحظى المحليات، وهي وحدة استراتيجية قريبة من البلديات، بموارد أكبر. وتكمن الصعوبة في القيام باستثمار صحيح، وتزويد المجال الاجتماعي بالقدرة التقنية، وعدم الاكتفاء بالتركيز على الهياكل الأساسية أو القيام بالوظائف الإجرائية التي تضاف إليها أشباح الفساد.

ويتعين على الدولة، من خلال سياسات ملائمة وموارد مواتية، أن تعكس تنمية بشرية حقيقية، وأن تنال رضا سكانها الواثقين أنهم ستتاح لهم فرص أفضل للجميع من نساء ورجال. ومع ذلك فإن الحقيقة في المجتمع ذاته شيء آخر، والهوة سحيقة بين القانون وتطبيقه.

- ففي مدينة أورورو أبلغ عن وقوع ٧٠٠ حالة عنف ضد الأطفال، وبخاصة ضد الطفلات. وتوصف هذه الحالات بأنها هتك عرض، واغتصاب مزعوم، وتحرش جنسي في المدارس الثانوية. وزاد الرقم على المستوى الوطني إلى ٨٠ في المائة، وتضاعف عدد الضحايا اللاتي اعتدي عليهن في منازلهن بالمقارنة بالعام الماضي
- وفي سوكره تقع من ٤ إلى ٥ حالات إهمال شهريا. والأمهات نساء يعشن في فقر مدقع، ويتعلق الأمر أساسا بحالات حمل غير مرغوب فيه، وبأمهات مراهقات، وبالهجرة. والمقدر أن الإهمال في البلد يصيب زهاء ١٥ طفلا يوميا، منهم ٩ طفلات. وقد سجلت مكاتب الدفاع عن الأطفال والمراهقين ٧٠ حالة عنف مدرسي (ترهيب) في المدارس الثانوية الحكومية والخاصة
- وحددت بالإضافة إلى ذلك أربعة أشكال من التحرش المدرسي عبر الإنترنت – ''تحرش الأقران عبر الإنترنت'' – في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ووصل عدد الضحايا إلى ٢٣ في المائة من طلبة البلد، وبخاصة الطفلات والمراهقون
- ويتضح من دراسة عن العنف ضد الأطفال في دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن ٦ من كل ١٠ من الأطفال والطفلات والمراهقين يتعرضون لشكل من أشكال الاعتداء من جانب مدرسيهم، والأسوأ تتعرض له الطفلات. وتصل نسبة الاعتداء البدني الذي يتعرضن له إلى ٥٩ في المائة. وأشيع أشكال الاعتداء تتمثل في استخدام العصا، والصفع، واللطم، والتوبيخ، وحتى لطم الطالبات

- وتقول وحدة الصحة العقلية والمدرسية وصحة المراهقين في مدينة بوتوسي إن ٧٧ في المائة من المراهقين تُساء معاملتهم داخل الأسرة، وإن معظم المعتدين من الآباء، بنسبة تصل إلى ٤٠,٢ في المائة. وترتفع هذه النسبة في بعض مناطق البلد، حيث يعاني ٨٢ في المائة من المراهقين من اعتداء بدني ونفسي في منازلهم

- وتزداد حالات حمل المراهقات وتقل أعمار الأمهات. ومن كل خمسة مواليد يأتي مولود من مراهقة (من ١٥ إلى ١٩ عاما). وفي المجتمعات المحلية يحدث الحمل فيما بين ١٣ و ١٥ عاما من العمر. وهذه العوامل تزيد من خطر الولادة المرتفع الذي ينعكس على المواليد في شكل انخفاض الوزن، وسوء التغذية، وتأخر النمو البدني والإدراكي

- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات لا تذهب إلى المدرسة ٧ من كل ١٠ طفلات، ويفتقدن الفرص الحقيقية للنمو؛ وتعيش أكثر من مليوني طفلة في المناطق الريفية في فقر مدقع، ولا تتمكن من إتمام الدراسة الابتدائية سوى ٣ فقط من كل ١٠ منهن

- وفي تشوكيساكا زادت بنسبة ١٠٠ في المائة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وانخفضت أعمار الأشخاص المصابين، وفي مجموعة الأشخاص دون الخامسة عشرة من العمر، فإن النساء هن الأقل مناعة على الإطلاق. ويظهر التأثير في المجتمعات الريفية؛ والمقدر أنه في مقابل كل حالة إصابة معروفة، هناك ١٠ حالات إصابة غير معروفة

- وأدى مؤشر ارتكاب المراهقين من الجنسين لجرائم بالغة الوحشية إلى مناقشة خفض سن الاتهام من ١٦ إلى ١٤ عاما. ولا يوجد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات سوى أربعة مراكز لإعادة الإدماج الاجتماعي للمراهقين الجانحين مع شرط للعدالة الإصلاحية

إن الاستجابة المتعددة القطاعات تقتضي أن يقوم بوضع نظام الحماية مكاتب البلديات للدفاع عن الأطفال والمراهقين، وقضاة الأحداث والمراهقين، ومكتب المدعي العام المعني بالأطفال والمراهقين، والشرطة الوطنية والشُّعب الإدارية المعنية بالإدارة الاجتماعية للمقاطعات، وبعض المنظمات غير الحكومية. غير أن التعقيد لا يزال يشوب الربط والاتصال بين هذه الجهات والإسناد الفعلي إليها لعدة أسباب، منها التغيير المستمر للموظفين. والنظام في البلديات بالغ الهشاشة، لأن المحاولات الجادة لخلق تعددية القطاعات تتراجع كلما بعدت البلدية.

إن الاستراتيجيات التي تعزز المنع الأوّلي يجب أن تدمج النساء والفتيات مع المجتمع لكونهن من الناحية الاستراتيجية جزءا حيويا من الحل (المنع، الشكوى، المطالبة بالحقوق) في مواجهة جميع عوامل العنف ضد المرأة. إن القواعد والخطط والبرامج لا تزال حتى الآن تعتبر الطفلات والمراهقات ''أحداثا'' بلا قدرات يحتجن إلى الحماية. ويجب عليهن أيضا أن ينشطن في الدفاع عن أنفسهن، ويعززن قدراتهن، ويزداد اعتدادهن بأنفسهن وشعورهن بالمسؤولية في المجتمع. ومن الضروري لمواجهة دائرة العنف إيجاد دائرة للاعتداد بالنفس وتقرير المصير.

وهناك عامل أساسي آخر هو الرجال الذين يجب أن يدركوا، منذ طفولتهم، أن المرأة العفيفة الكاملة المتمتعة بالصحة الحازمة هي سبيل يسهم في تكوين أسر ناجحة تتمتع بحياة طيبة، وهذا شيء إيجابي للمجتمع.

إن المدرسة هي المكان الذي يجب أن نتعلم فيه الاحترام والتعايش، ونقدّر القيم الشخصية للنساء والرجال التي ستساعدهم على اكتساب معارف راسخة وقيم تفرق بين الخير والشر، وعلى اتخاذ قرارات تتعلق بكل حياتهم، ومعرفة أهدافهم والفرص المتاحة لهم.

وأخيرا فإن المعسكر الجديد لمعركة المنع هو التكنولوجيات الجديدة التي يجب استخدامها بشكل إيجابي في منع العنف، مثل موارد الاتصال الحاسوبية، ومنها وسائط التواصل الاجتماعي.

إن الطفلات هن حاضرنا وهن اللاتي يراعين مستقبلنا، ولذلك يجب الاهتمام بهن أكثر.